باولس: الشرق الأوسط لا يزال سوقا جذابا يحظى بمعدلات نمو ثابتة

أكد أحمد باولس الرئيس التنفيذي لشركة إيبوك ميسي فرانكفورت، على أهمية سوق منطقة الشرق الأوسط والذي لا يزال سوقا جذابا يحظى بمعدلات نمو ثابتة في قطاع تنظيم المعارض والمؤتمرات المتخصصة. وأضاف باولس في إطار اختتام الشركة لمعارض ومؤتمرات موسم الصيف، أن الشركة الألمانية لتنظيم المعارض التجارية تسير قدما بشكل جيد وتؤكد من خلال مقرها الإقليمي في مدينة دبي على التزامها بتحقيق نتائج وفوائد هامة لكل المعارض والفعاليات التي تنظمها على مستوى المنطقة.

وقال باولس: "لا يزال الشرق الأوسط سوقا جاذبا كأحد الأسواق الهامة للمصنعين والموردين الدوليين الذين يبحثون عن أسواق جديدة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية من أجل تطوير دائم لأعمالهم. وقد حققت الأحداث التجارية التي تنظمها ميسي فرانكفورت سمعة قوية كأحداث ممثلة للصناعات وعالية التركيز تمثل منصة إطلاق وترويج رئيسية للمعارضين الباحثين عن تعزيز مكانتهم في السوق الإقليمي". وتفيد التقارير أن نمو قطاع المعارض المتخصصة ينتعش من خلال نمو حجم المشاريع قيد الإنشاء في المنطقة.

واختتمت الشركة معارضها التجارية خلال الموسم الصيفي في مدينة دبي بنجاح فقد شهدت المعارض المتخصصة : معرض عالم الجمال ومعرض قطع غيار واكسسوارات السيارات أوتوميكانيكا دبي ومعرض مواد البناء والآلات هارديوير آند تولز الشرق الأوسط، نجاحا كبيرا وإقبالا ملحوظا من الزائرين المتخصصين والتجار.

ويذكر أن الشركة الألمانية "ميسي فرانكفورت" قد سجلت أرباحا في العام 2013 بلغت أكثر من 40 مليون يورو ومبيعات

أحمد باولس

وصلت إلى حوالي 543 مليون يورو في نفس العام.

قال ولفجانج مارزن، الرئيس والمدير التنفيذي في ميسي فرانكفورت قائلا: " يتمثل هدفنا الرئيسي في تحقيق الركائز الهامة وتطبيق الاستراتيجية لزيادة الكفاءة والربحية باعتبارها من أبرز مكونات برنامجنا الاستراتيجي لـ 2020 في ميسي فرانكفورت".

كما شهدت المبيعات نموا في 2013 وتحديدا في ألمانيا حيث حققت الشركة مبيعات تقدر بـ 375 مليون يورو في ألمانيا وحدها. وأوضح كلاوس مونستر مولر، المدير المالي في ميسي فرانكفورت قائلا: "تحقق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لقدراتنا في معارضنا ومن خلال خدماتنا وبفضل المناخ الاقتصادي الثابت إلى حد كبير في ألمانيا".

وعلى الصعيد العالمي حافظت المبيعات على معدلها القوي المعتاد فيما عززت المجموعة من مبيعاتها خارج ألمانيا التي بلغت حوالي 168 مليون يورو لتقترب بذلك من المستويات القياسية المسجلة في العام السابق. تساهم الأعمال الأجنبية بنحو 31 % من المبيعات العامة.

كما تنعكس توجهات المبيعات هذه أيضا في أعداد العارضين والزوار فقد استقبلت المعارض التجارية الـ 114 ما يقرب من 78.500 عارضا وزارها 3.6 مليون زائر.

ويؤكد هذا النمو على الجاذبية المتزايدة للاقتصادات المزدهرة سريعة النمو في المنطقة بالنسبة لشركات التصنيع والتوريد الدولية.

ويؤكد مارزن على وجود الفرص لمزيد من الأرباح التي يمكن أن تحققها المجموعة من خلال توسيع مساحات أعمالها وخبراتها الحالية ومن خلال المزيد من النمو المحلي والدولي وتوسيع قائمة معارض المجموعة بما في ذلك عمليات الاستحواذ واستثمارات الشركات.

وتهدف ميسي فرانكفورت بنهاية 2014 أن تعزز وتوسع مكانتها السوقية في كافة قطاعات الأعمال وهو ما يتضمن التطور الدائم على مستوى المنتجات والأسواق.

«البترول الوطنية» تكرم الكويتيين في عقود المقاولين

جانب من الحضور

تحت شعار صناعة مستقبل قام الرئيس التنفيذي بشركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري بتكريم مجموعة من الموظفين الكويتيين العاملين بالشركة من خلال عقود المقاولين، والذين اجتازوا بنجاح البرنامج التدريبي الذي أعدته دائرة التدريب والتطوير الوظيفي بالتعاون مع شركة "هاورد تكنولوجي".

وقد أقامت الشركة لقاء بهذه المناسبة بقاعة المسرح بالمبنى الرئيسي حضره عدد من نواب الرئيس التنفيذي ومدراء الدوائر، وافتتحه المطيري بكلمة أكد فيها ايمان الشركة بأهمية ضمان مستقبل أفضل للشباب الكويتي العامل بالشركة وتأهيلهم مهنيا بشكل جيد لخوض مجال العمل في مختلف العقود العاملة بالشركة. وأضاف المطيري ان دائرة التدريب والتطوير الوظيفي ممثلة بقسم تكويت عمالة المقاولين بإعداد برنامج مهني لعدد 456 موظف بمختلف العقود المبرمة مع الشركة في عدد من التخصصات المهنية مثل التصنيع والميكانيكا واللحام والكهرباء، حيث تتولى شركة "هاورد تكنولوجي" عملية تدريب الموظفين في مجموعات ولمدة سنة كاملة، بعدها يحصل كل موظف على شهادة مهنية معتمدة دوليا من شركة British City Guilds. ونوه إلى انه تم تخريج 47 متدرب في تخصص الكهرباء ومتوقع تخريج دفعة جديدة تقارب 150 متدرب خلال شهر يونيو 2014، في حين سوف يستأنف البرنامج نشاطه بعد شهر رمضان لتدريب باقي الموظفين على برنامج الميكانيكا، وأشار المطيري إلى انه يجري حاليا الاعداد لبرنامج تدريبي للموظفين من تخصص التفتيش والتأكل والآلات الدقيقة للسنة المالية 2014/2015.

وفي نهاية اللقاء قام المطيري بتكريم فريق تكويت عمالة المقاولين ودوائر الصيانة في مصافي الشركة الثلاث، تقديرا لجهودهم في إعادة صيانة وتجهيز ورش مركز التدريب البترولي لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية لموظفي عمالة المقاولين.

بغض النظر عن التفاصيل الاقتصادية المعقدة

فقراء مصر يترقبون ارتفاع مستوى معيشتهم

فيما يترقب ملايين المصريين القرارات الأولى للرئيس المصري الجديد عبدالفتاح السيسي، ينتظرون في نفس الوقت أن يتجاوزوا الأزمات الصعبة التي تمر بها الأسر الفقيرة، والتي تتمثل في ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة وعدم وجود فرص عمل، وعدم وجود علاج للفقراء.

ووفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن نحو 26.3% من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 94 مليونا، وفق أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز، ما يعني أن عدد الفقراء الفعليين والمستحقين للدعم في مصر يبلغ 24.722 مليون نسمة.

وقال خبراء اقتصاديون إن المواطن المصري البسيط لا يعرف ماذا يعني عجز الموازنة أو ارتفاع التضخم أو وجود خلل في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، وما يعنيه بشكل مباشر هو الأسعار والتعليم والصحة والطرق والبطالة والإسكان.

وقال محمد حسام، حاصل على ليسانس الحقوق ويعمل سائق توك توك، إن مطالبه لا تتجاوز تخفيض الأسعار والمساعدة في توفير فرصة عمل، والانتقال من السكن بالإيجار إلى وحدة سكنية تتبع المحافظة أو وزارة الإسكان.

وأشار إلى أنه كان يعمل بمكتب

فقراء مصر ينتظرون الإغاثة

أحد المحامين، وكان يحصل على راتب شهري لا يتجاوز 600 جنيه، وهذا المبلغ لم يكن يكفي لسداد قيمة الإيجار أو مصروفات الأولاد، ولكن مشروع التوك توك وفر له حياة كريمة.

وأوضحت عزة سعد، ربة منزل، أن البطالة أصبحت مشكلة كل أسرة، فلا توجد أسرة واحدة لا تعاني من هذه المشكلة، وفشلت كل الحكومات في إيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة، إضافة إلى أزمة الإسكان التي تمثل أكبر تحد أمام الشباب منذ فترة كبيرة.

وأشارت إلى أن غالبية الأسر البسيطة لم تتحمل ارتفاعات أسعار السلع، حيث لا توجد سلعة واحدة لم ترتفع أسعارها بنسبة لا تقل عن 25%، وهناك من يحتكرون بعض السلع في ظل غياب الرقابة عن الأسواق والتي تضع المواطن والأسر البسيطة فريسة سهلة أمام بعض التجار والمحتكرين.

وتستهدف الحكومة المصرية وصول العجز الكلي في مشروع الموازنة العامة للعام المالي القادم إلى نحو 40.4 مليار دولار أو ما يعادل نحو 12% من الناتج المحلي، كما تستهدف وصول معدل النمو إلى 3.2% في مشروع الموازنة القادمة، مقابل توقعات للحكومة بنسبة نمو في العام المالي الحالي تتراوح بين 2 و2.5%.

مبيعات التصنيع الماليزية ترتفع 7.7 في المئة خلال أبريل

ارتفعت قيمة مبيعات المواد التصنيعية في ماليزيا خلال شهر ابريل الماضي بنسبة 7.7 في المئة لتصل الى 2.53 مليار رنغيت مقارنة بـ4.49 مليار رنغيت سجلت بالشهر نفسه من العام الماضي.

وقالت ادارة الاحصاءات الماليزية في بيان اليوم ان عدد العاملين في قطاع الصناعة في البلاد ارتفع بنسبة 2.0 في المئة ليصل الى 026.1 مليون عامل في شهر ابريل الماضي.

واضافت أن جملة الرواتب التي دفعت للعاملين في قطاع الصناعة خلال ابريل الماضي بلغت 9.189 مليون رنغيت ماليزي (مليون دولار امريكي).

يذكر ان من أهم الصناعات التي تقام في ماليزيا صناعة المطاط واستخراج زيت النخيل وتصنيعه والصناعات الخفيفة والالكترونيات وتجميع قطع السيارات والصناعات التعدينية وقطع الغابات واتخاذ أخشابها للتصنيع.

السعودية تشهد ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة لشهر مايو 2014 ارتفاعا بلغت نسبته 0.5% مقارنة بنظيره من العام السابق، بسبب التغيرات التي شهدتها أربعة أقسام رئيسية مكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة. وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في بيانها الشهري لوكالة الأنباء السعودية أن قسم المشروبات والدخان تصدر الأقسام التي حققت ارتفاعا لتبلغ 6.9%، تلاه قسم المواد الكيمياوية والمنتجات ذات الصلة بنسبة 2.6%، وقسم المواد الغذائية والحيوانات الحية 1.5%، وقسم المواد الأولية باستثناء المحروقات بنسبة 0.2%.

وأشارت المصلحة إلى أنه على العكس من ذلك فقد تراجعت عدد من الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار الجملة بالمملكة في شهر مايو الماضي، شملت كلا من قسم السلع الأخرى بنسبة 8.5%، وقسم الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة 2.0%، وقسم السلع المصنعة المصنفة حسب المادة بنسبة 0.5%، وقسم السلع المصنعة المتنوعة 0.4%، وقسم الآلات ومعدات النقل 0.2%، في حين ظل قسم المحروقات المعدنية والمنتجات ذات الصلة عند مستوى مؤشره القياسي السابق ولم يطرأ عليه أي تغير نسبي يذكر.

وأكدت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في بيانها أن مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في شهر مايو الماضي سجل 158.4 نقطة، مقابل 158.3 لشهر ابريل 2014، ويعني ذلك ارتفاعا في مؤشر شهر مايو 2014 بلغت نسبته 0.1% قياسا بمؤشر شهر ابريل 2014.

وعزت المصلحة ذلك إلى التغيرات التي شهدتها الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة التي تضمنت قسم المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 0.8%، وقسم السلع المصنعة المصنفة حسب المادة بنسبة 0.3%، وقسم الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة 0.1%، فيما طال الانخفاض قسم السلع الأخرى بنسبة 2.7%.

أكبر الاكتشافات النفطية العالمية خلال 2013 جاء من الشرق الأوسط

قال تقرير اقتصادي متخصص ان أكبر الاكتشافات النفطية على مستوى العالم خلال العام الماضي 2013 جاءت من دول الشرق الأوسط والقارة الإفريقية الأمر الذي يزيد من أهمية تلك المنطقة كأكبر مزود للنفط على مستوى العالم.

وأوضح التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ان منطقة الخليج التي تعد جزءا من الشرق الأوسط تزود العالم بنحو 23 في المئة من النفط وهي كمية تمثل نحو ربع احتياجاته النفطية ونحو 12 في المئة من الغاز الطبيعي.

وذكر ان دول الخليج تمتلك نحو 39 في المئة من احتياطيات العالم النفطية و21 في المئة من احتياطيات الغاز الطبيعي لافتا الى ان زيادة معدلات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في منطقة الشرق الأوسط ساهمت في دعم معدلات الإنتاج والتصدير بدول المنطقة ولاسيما تعزيز الاحتياطيات النفطية بها.

واوضح ان السعودية تمتلك نحو خمس إجمالي المخزون العالمي من النفط وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى على مستوى المنطقة والثانية على مستوى العالم بعد فنزويلا من حيث حجم الاحتياطي النفطي في أراضيها حيث يقدر مخزونها بأكثر من 267 مليار برميل.

وقال ان المملكة تأتي في المركز الثاني بعد فنزويلا من حيث حجم المخزون الا ان انتاجها يتجاوز انتاج الدولة اللاتينية لتصبح المملكة أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم حيث تنتج السعودية أكثر من 10 ملايين برميل يوميا.

ولفت التقرير الى انه منذ منتصف عام 2013 أعلنت معظم شركات النفط والغاز العالمية تخفيضات في برامج الإنفاق على مشاريعها الاستخراجية ومن ثم لوحظ ضعف في الخدمات الهندسية للحقول النفطية ما أضعف الطلب على معدات المسح الزلزالي وابراج الحفر والأنابيب متوقعا حدوث بعض التراجع في عدد ابراج الحفر العاملة في الأشهر المقبلة.

واضاف انه رغم ذلك مايزال نشاط الاستكشاف والإنتاج آخذا في الارتفاع بقوة في بعض مناطق الصناعة النفطية الأكثر تقليدية والمتمركزة في منطقة الشرق الأوسط مبينا ان الخسائر في الإنتاج التي تكبدتها إيران وليبيا وسوريا وجنوب السودان الناجمة عن العقوبات والاضطرابات السياسية طغت على الطفرة في عمليات الحفر والاستكشاف.

وذكر انه بصرف النظر عن انقطاعات الإنتاج الناجمة عن التداعيات الجيوسياسية فإن الطفرة في عمليات الحفر عززت بشكل كبير جدا إمدادات النفط المحتملة على مدى السنوات الثلاث الماضية نتيجة الاستثمارات الضخمة.

وقال ان الأسواق سريعة النمو أصبحت محركا أساسيا للنمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة وقدمت لشركات النفط والغاز آفاقا واعدة جذبتها لتستثمر في مناطق مثل الشرق الأوسط للاستفادة من ذلك النمو.

وبين انه مقارنة بعدد صفقات النفط والغاز هيمن قطاع التنقيب والإنتاج من حيث عدد الصفقات وقيمتها في 2013 حيث زادت قيمة صفقات التنقيب والإنتاج في منطقة الشرق الأوسط من 8ر0 في المئة عام 2011 إلى 5ر1 في المئة عام 2012 و 8.1 في المئة في 2013.

الحلواني: حجم الاستثمارات السعودية في الأردن يبلغ 10 مليارات دولار

كشف وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني الدكتور حاتم الحلواني عن أن حجم الاستثمارات السعودية في الأردن بلغ 10 مليارات دولار في العديد من القطاعات الهامة، مثل قطاع البنوك، والطاقة، والسياحة، والخدمات اللوجستية.

جاء ذلك خلال كلمة الحلواني في المنتدى الاستثماري السعودي الأردني الذي استضافته غرفة الرياض أمس الأربعاء وأشاد وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني الدكتور حاتم الحلواني بخصوصية وتميز العلاقات التاريخية التي تربط بين المملكة العربية السعودية والأردن في مختلف المجالات وخصوصا التجارية والاستثمارية، وقال إنها تحظى باهتمام خاص ودعم مستمر من قيادتي البلدين.

يأتي ذلك تزامنا مع اجتماعات الدورة الـ14 للجنة الوزارية الاقتصادية المشتركة السعودية الأردنية المنعقدة حاليا بالعاصمة السعودية الرياض، وشارك في المنتدى عدد كبير من كبار المسؤولين عن المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية ورؤساء بعض الغرف التجارية الأردنية، وممثلو القطاع الخاص بالأردن، بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة الرياض وجمع من رجال الأعمال والاستثمار السعوديين.

وقال الحلواني إن الأردن يسعى لاجتذاب

حاتم الحلواني

أكبر حصة من الاستثمارات السعودية، حيث ينظر إلى المملكة باعتبارها أفضل شريك إستراتيجي واقتصادي عربي، وانسجاما مع مستوى العلاقات التي تربط بينهما، ويهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، واستثمار الفرص الواسعة المتاحة للتعاون التجاري والاستثماري بينهما، وكشف عن أن حجم الاستثمارات السعودية في الأردن بلغ 10 مليارات دولار في العديد من القطاعات الهامة مثل قطاع البنوك، والطاقة، والسياحة، والخدمات اللوجستية.

واكد عضو مجلس إدارة غرفة الرياض حمد الشويعر أن العلاقات السعودية الأردنية وصلت إلى درجة متميزة من الانسجام والتقارب بفضل اهتمام وتوجيهات قيادتي البلدين، مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بينهما تجاوز 22 مليار ريال في عام 2012، فيما يساهم مستثمرون أردنيون مع شركاء سعوديين في أكثر من 850 مشروعا استثماريا صناعيا وخدميا بالمملكة، تبلغ إجمالي استثماراتها نحو 13.5 مليار ريال وتقدر حصة الشركاء الأردنيين منها بنسبة 54.5%، ودعا إلى استثمار كافة الفرص المتاحة لتطوير العلاقات بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق النفع المتبادل بين الشعبين.

وأكد السفير الأردني بالرياض جمال الشمايلة أن هذا اللقاء يستهدف وضع خريطة طريق للتعاون الاقتصادي والاستثماري بين السعودية والأردن، ووصف تجارب الاستثمار السعودية بالأردن بأنها ناجحة، مؤكدا أن الأردن يتطلع إلى المزيد، فيما تبادل عدد من المسؤولين الأردنيين عرض فرص وأجواء الاستثمار في بلادهم، فأشار رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع إلى أن عدد المستثمرين السعوديين في الأردن يقدر بأكثر من 600 مستثمر في العديد من قطاعات الاستثمار.

«اتصالات» تسعر بنجاح إصدارها الأول من السندات

أعلنت "اتصالات"، شركة الاتصالات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، ذات التصنيف الإئتماني والنظرة المستقبلية Aa3 / مستقرة (موودیز)، AA- / مستقرة (ستاندرد آند بورز)، A+ / مستقرة (فيتش)، عن اتمامها بنجاح إصدارها الأول من السندات وفق برنامجها للسندات المتوسطة الأجل الذي أنشئ مؤخرا، والذي تبلغ قيمته 7 مليارات دولار أمريكي والذي تم إدراجه لدى السوق المالي الإيرلندي بتاريخ 22 مايو 2014. والسندات التي تم إصدارها مقومة بالدولار الأمريكي واليورو وتتكون من أربع شرائح: شريحة لفترة 5 سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وبسعر كوبون 2.375% بالسنة؛ وشريحة لفترة 7 سنوات بقيمة 1.200 مليون يورو وبسعر كوبون 1.750% بالسنة؛ وشريحة لفترة 10 سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وبسعر كوبون 3.500% بالسنة؛ وشريحة لفترة 12 سنة بقيمة 1.200 مليون يورو وبسعر كوبون 2.750% بالسنة. وسيستخدم صافي عائد السندات المصدرة لسداد التسهيلات القائمة والبالغة 3.15 مليار يورو والتي استخدمت لتمويل صفقة الإستحواذ على حصة فيفندي في شركة إتصالات المغرب والبالغة 53%.